الأمم المتحدة S/PRST/2017/9

مجلس الأمن

Distr.: General
13 July 2017
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨٠٠١، المعقودة في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٧، في سياق نظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعرب مجلس الأمن عن القلق من استمرار الاشتباكات بين الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن استهداف المدنيين المنتمين إلى قبائل بعينها وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، الأمر الذي لا يزال يزعزع الاستقرار في البلد ويتسبب في سقوط خسائر فادحة في صفوف المدنيين وتشريد أعداد كبيرة من السكان، على الرغم من اتفاق الأطراف المتنازعة على الوقف الفوري للأعمال العدائية.

”ويشجب مجلس الأمن جميع الهجمات التي تستهدف المدنيين، والتجاوزات والانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان، بما في ذلك ما ينطوي منها على العنف الجنسي والجنساني في ظروف النزاع، وكذلك أعمال النهب التي تتعرض لها مقار العمل الإنساني، ويكرر تأكيد الحاجة الماسة والضرورة الملحة لمساءلة جميع من يرتكبون هذه التجاوزات والانتهاكات، مهما يكن مركزهم أو انتماؤهم السياسي.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن من تلك الأعمال ما قد يصل إلى مستوى الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ويشير إلى أن المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فتحت في عام ٢٠١٤، بطلب من السلطات الوطنية، تحقيقا في الجرائم التي يُدعى أنها ارتُكبت منذ عام ٢٠١٢.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية مكافحة الإفلات من العقاب، ويحيط علما في هذا الصدد بتقرير المشروع التوثيقي الذي يوثق الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة في إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويدعو مجلس الأمن إلى تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة، وكذلك إلى إعادة تشغيل النظام القضائي ومنظومتي العدالة الجنائية والسجون في جميع أنحاء البلد.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية السائدة في البلد، بما في ذلك حالة اللاجئين والمشردين داخليا، إذ يحتاج قرابة نصف سكان جمهورية أفريقيا الوسطى، الذين يُقدر عددهم بـ ٤,٦ ملايين نسمة، إلى المساعدة الإنسانية. ويكرر مجلس الأمن مطالبته بأن تسمح جميع الأطراف

وتيسر المرور التام والآمن والفوري ومن غير عراقيل بهدف إيصال المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب إلى من يحتاج إليها من السكان.

”ويجدد مجلس الأمن دعمه للرئيس توادیرا، ويرحب بالجهود التي يبذلها للدفع قدما بالحوار مع الجماعات المسلحة وبسط سلطة الدولة في جميع أجزاء البلد، ويشجع الرئيس توادیرا على القيام، دون تأخير، بقيادة عملية سياسية شاملة للجميع يشارك فيها الرجال والنساء من جميع المشارب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والعرقية، بما في ذلك المشردون داخليا واللاجئون. ويدعو مجلس الأمن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من جميع المستويات إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للمضي قدما بخطة العدالة والمساءلة ونزع السلاح والمصالحة والإصلاح التي نادى بها الرئيس توادیرا تمشيا مع استنتاجات منتدى بانغي.

”ويشير مجلس الأمن إلى بيان رئيسه المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (S/PRST/2017/5)، ويرحب بالاتفاق الموقع عليه في روما يوم ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ تحت رعاية جماعة سانت إيجيديو باعتباره خطوة نحو الأمام تتحقق على درب السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

”ويدين مجلس الأمن بشدة أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة، ويدعو جميع زعماء الجماعات المسلحة إلى توعية أعضاء جماعاتهم بأحكام الاتفاق من أجل تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلقة بالوقف الفوري للأعمال العدائية، كما يدعوهم إلى الوفاء بالتزامهم، دون قيود، بعملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى أوطانهم.

”ويرحب مجلس الأمن أيضا بمبادرة الاتحاد الأفريقي من أجل السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويكرر التأكيد على ضرورة تنسيق جميع الجهود الرامية إلى دعم السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، تحت قيادة سلطات البلد.

”ويحيط مجلس الأمن علما في هذا الصدد بنتائج الاجتماع الذي عقده شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى في بروكسل يوم ٢١ حزيران/يونيه، ويرحب بالاتفاق على وضع خريطة طريق مشتركة لمواصلة الوساطة مع الجماعات المسلحة تحت قيادة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي شراكة مع المبادرة الأفريقية من أجل السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبدعم من شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى الدوليين.

”ويدعو مجلس الأمن جميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والدول المجاورة، إلى الاتفاق على وجه الاستعجال على خريطة الطريق المشتركة هذه ودعم تنفيذها، بغية التوصل إلى وقف دائم للأعمال العدائية على كامل أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى. ويدعو مجلس الأمن في هذا الصدد جميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بناء رؤية مشتركة ومواصلة تعزيز التنسيق دعما للعملية السياسية والسلام والاستقرار على المدى الطويل في جمهورية أفريقيا الوسطى.

”ويهيب مجلس الأمن أيضا بالدول الأعضاء المجاورة إلى المشاركة في حل ما يزعزع الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من مشاكل عابرة للحدود، بما في ذلك الهجرة الموسمية والاتجار بالأسلحة والموارد الطبيعية.

”ويشدد مجلس الأمن على ما يكتسيه تنفيذ نظام الجزاءات بفعالية من أهمية حاسمة، بما في ذلك الدور الرئيسي للدول المجاورة، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد، ويشجع الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز التعاون وتنفيذ نظام الجزاءات بجميع مناحيه.

”ويجدد مجلس الأمن دعمه القوي لجهود الممثل الخاص للأمين العام، بارفيه أونانغا – أنيانغا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، في تنفيذ الولاية المنوطة بالبعثة لدعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك من خلال اتباع نهج استباقي وصارم لحماية المدنيين وتشجيع العملية السياسية، ولإصلاح القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وسائر قوات الأمن الداخلي الأخرى وإعادتها إلى العمل على نحو تدريجي ومنسق، وفقا للفقرات ٣٤ (ب) ’١‘ و ٣٤ (ب) ’٥‘ و ٣٤ (ب) ’٦‘ من القرار ٢٣٠١ (٢٠١٦).“